Journal Of Al-Frahedis Arts | Vol (11) | Issue (03) | Year (2019) Pages (417-448)

ISSN: 2663-8118 (Online) | ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal Of Al-Frahedis Arts

Available Online: http://www.jaa.tu.edu.iq

Tikrit University

JOFA

Journal Of Al-Frahedis Arts

College Of Arts

Asst.Prof.Dr. Mu'ath Ahmed Hassan *

E-Mail: maathhassan77@yahoo.com
Mobile: 07807777765

Department of Sociology *
College of Arts
University of Anbar
Al-Anbar / Al-Ramadi
Iraq

***Keywords*:**

- Societal Problems
- Woman
- Crises
- Displacement
- Al-Anbar

ARTICLE INFO

Article history:

Received : 25/03/2019
Accepted : 09/06/2019
Available Online : 23/07/2019

Tikrit University / College of Arts / Journal Of Al-Frahedis Arts Tikrit University / College of Arts / Journal Of Al-Frahedis Arts Tikrit University

Woman Problems in A Traumatiz Society Field - Study in Al-Anbar Province

ABSTRACT

The present study aims the most prominent societal problems due to the crisis circumstances on displaced Iraqi women. Its objectives focused on identifying the factors that increased these problems and the effects due to these conditions. It is important to know that studying women case is essential in the development process. Neglecting or postponing the study of such cases subserves the underdevelopment and the non-security of the society.

To identify the objectives of the study, the social survey method was adopted by using a sample composed of (150) women who were displaced into the camp of Ameriyah in Fallujah, Al Anbar province. In order to achieve scientific and objective results, the researcher adopted some other means such as observation and interview. The study reached a number of results:

The woman suffered from the problem of gender inequality. The study has showed high rates of poverty and unemployment among females in comparison with males. High rates of women householders. High rates of illiteracy in front of low rate of joining education. The role of women, during the crisis, has increased and she became occupying many roles to achieve the human security to her family.

© 2019 JOFA, College of Arts | Tikrit University

* Corresponding Author: *Asst.Prof.Dr. Mu'ath Ahmed Hassan* | *Department of Sociology / College of Arts / University of Anbar* | *Al-Anbar – Al-Ramadi / Iraq* | E-Mail: *maathhassan77@yahoo.com* / Mobile: *07807777765*

مشـــكلات المـــرأة فـــي المجتمـــع المـــأزوم - دراســـة ميدانيـــة فـــي محافظة الانبار

أ.م.د. معاذ احمد حسن *

البريد الكتروني: maathhassan77@yahoo.com
رقم الجوال: 07807777765

قسم علم الإجتماع *
كلية الآداب
جامعة الأنبار
الأنبار / الرمادي
العراق

الكلمات المفتاحية :

- المشكلات المجتمعية
- المرأة
- الازمات
- النزوح
- الأنبار

معلومات البحث

تاريخ البحث :

الاستلام : 25/03/2019
القبول : 09/06/2019
التوفر على الانترنت : 23/07/2019

الملخص

استهدفت الدراسة ابرز المشكلات المجتمعية الناجمة عن ظروف الازمات على المرأة العراقية النازحة ، وقد ركزت أهدافها على معرفة العوامل التي ساعدت في تفاقم هذه المشكلات، فضلا عن التعرف على الاثار الناجمة عن هذه الاوضاع.

علما ان دراسة قضية المرأة تمثل قضية جوهرية في العملية التنموية، كما ان اهمال او تأجيل دراسة مثل هذه القضايا يصب في مصلحة التخلف وللامن الانساني للمجتمع، وللوقوف على اهداف الدراسة تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة القصدية، وكان حجم العينة (150) من النساء اللاتي نزحن الى مخيم عامرية الفلوجة التابع لمحافظة الانبار ، كما اعتمد الباحث على بعض الوسائل الاخرى كالملاحظة والمقابلة لتحقيق نتائج علمية وموضوعية. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها:

عانت المرأة من مشكلة اللامساواة على اساس النوع، حيث اظهرت الدراسة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين الاناث مقارنة بالذكور، ارتفاع معدلات النساء المعيلات لاسرهن، الى جانب ذلك زيادة معدلات الامية يقابله انخفاض معدل الالتحاق بالتعليم ، كما تضاعف دور المرأة في ظروف الازمة فقد باتت تشغل اكثر من دور من اجل تحقيق الامن الانساني لاسرتها.

جامعة تكريت | كلية الآداب, JOFA 2019 ©

جامعة تكريت / كلية الإداب / مجلة اداب الفراهيدي جامعة تكريت / كلية الإداب / مجلة اداب الفراهيدي جامعة تكريت / كلية الإداب / مجلة اداب الفراهيدي جامعة تكريت / كلية الإداب / مجلة اداب الفراهيدي

المقدمة

تعد السنوات القليلة الماضية (2014- 2016) من اشد السنوات قساوة في المسيرة الاجتماعية والتنموية للمجتمع العراقي، فقد تعرض مجتمعنا الى هجمة بربرية شرسة من خلال سيطرت الجماعات الارهابية المتمثلة بـ(داعش) على عدد من مدن العراق ومنها محافظة الانبار، وقد دمرت هذه الازمة الانسان وطموحاته، فضلا عن تدمير البنى التحتية ومقومات الدولة، اذ افرزت هذه الازمة تحديات خطيرة ومنها نزوح اكثر من ثلاثة ملايين عراقي خارج البلد وداخله، وكانت الفئات الهشة هي الاكثر ضررا من هذه الازمة وخاصة الطفولة والنساء , وقد ذاقت المراة العراقية خلال هذه الحقبة صنوفا من العذاب والحرمان والتشريد والقتل المباشر وغير المباشر والأغتصاب والتهجير وصعوبة الاندماج الاجتماعي. وحرمت من أبسط حقوقها وهو العيش بأمان وسلام, كما باتت حقوق المرأة والقوانيين والاتفاقيات الدولية حبر على ورق، وان قانون القتل والتدمير هو الاكثر حضور في الواقع الاجتماعي، هذه المؤشرات كانت الدافع لاختيار هذا البحث ليشكل منطلقا نظريا وعمليا وتحليلا اجتماعيا للكشف عن الأسباب والعوامل المؤدية الى تنامي مشكلات النساء النازحات, ومحاولة التوصل الى نموذج أصلاحي شامل يهدف الى الحد من المخاطر التي تعاني منها المرأة العراقية.

المبحث الاول: عناصر الدراسة ومكوناتها:

اولاً: مشكلة الدراسة:

شهد المجتمع العراقي عبر العقود الماضية العديد من الحروب والازمات المجتمعية التي ساهمت بشكل كبير في تهديد البنية الاجتماعية العراقية، وتفاقمت تلك الازمات خلال السنوات الاخيرة في بداية عام "2014م" وخاصة بعد سيطرت عصابات داعش الارهابية على عدد من المدن العراقية ومنها محافظة الانبار، وقد نجم عن سيطرت هذه العصابات تأثير واضح وخطير على مسيرة الحياة الاجتماعية للمجتمع، من خلال الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي طالت شرائح المجتمع كافة، وتمثلت هذه الانتهاكات بالقتل والخطف والاستبعاد الاجتماعي والنزوح القسري وغيرها من المؤثرات الاجتماعية والنفسية التي تعد معوق خطير للتنمية البشرية والامن الانساني.

لاشك ان هذه الانتهاكات تشكل نكوص وانهيار خطير يتمثلان بالاغتراب المجتمعي والانهيار القيمي اللذان يهددان المجالات الحياتية للاسرة. وكانت شريحة النساء والاطفال هم الاكثر تضررا من هذه الانتهاكات، فقد تعرضت المرأة في ظل الازمة الاخيرة الى الاهانة الاجتماعية و النفسية والجسدية وخاصة ما يتعلق بالحرمان من التعليم وتفاقم معدلات الفقر والبطالة والعنف وزواج القاصرات وغيرها من المشكلات الاخرى، الى جانب ذلك ساعدت هذه الانتهاكات الى تكريس الخبرات الصدمية التي تعزز من مشكلات المرأة على المستويين الحاضر والمستقبل.

لاشك ان تفاقم مثل هذه المشكلات تمثل مؤشرا خطيرا يهدد عملية الاندماج الاجتماعي للمرأة، ويشكل عائقا خطيرا امام بناء المجتمع واستقراره. كل هذه المشكلات شكلت دافعا حقيقياً للوقوف على مشكلات المرأة في ظل ازمة داعش والنزوح القسري.

ثانياً: أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة تكمن كونها تستهدف تبيان أثر الأزمات والحروب على أدوار ومكانة المرأة من جهة، وتأثير التحولات القسرية التي شهدها المجتمع العراقي على الفرص المتاحة للمرأة ومعوقات إسهامها في مسيرة التنمية.

وهذا يساعد في اضافة رؤية جديدة للبحث العلمي في كيفية التعامل مع قضية جوهرية في التنمية البشرية وهي قضية المرأة، والوقوف على ابرز التحديات التي وجهتها خلال الازمة الاخيرة (ازمة النزاعات المسلحة والنزوح)، فضلا عن تشخيص الكلفة الاجتماعية للازمة وما تعكسه من تهديدات لمسيرة المجتمع باسره.

كما تكمن اهمية الدراسة من خلال الدور الفاعل للمرأة في عملية التنمية البشرية، وان اهمال دراستها او تأجيلها يشكل معوق للتنمية، وهنا ان الوقوف على المخاطر التي تهدد المرأة تمثل نقطة انطلاق مهمة في النهوض بالواقع الاجتماعي لها من خلال وضع هذه النتائج امام صناع القرار وراسمي السياسات الاجتماعية لبناء مجتمع اكثر استقراراً.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

1- التعرف على ابرز المشـكلات المجتمعية التي واجهت المرأة خلال ازمة الارهاب والنزوح القسري.
2- التعرف على الواقع الاجتماعي للمرأة في المناطق التي تعرضت للنزاع.
3- أقتراح نموذج اصلاحي(سياسة اجتماعية) للنهوض بالواقع الاجتماعي للمرأة الانبارية.

البحث الثاني: الاطار المفاهيمي للدراسة:

اولاً: المشكلات الاجتماعية:

تشـــير كلمة مشـــكلة "Problem" إلى حالة أو موقف يحيط به نوع من اللبس والغموض الذي يحتاج إلى تغير، ولذا نجد كل من العالم روبرت ميرتون، والعالم روبرت نيســـبت يعرفان المشكلة بأنها" ضرب من التناقض المدرك بين ما هو قائم، وما يعتقد الناس انه ينبغي أن يكون، أي بين الظروف الفعلية والقيم والأعراف الاجتماعية، وهو تناقض يعتقد انه قابل للعلاج [1].

وقد اختلف رواد علم الاجتماع ورواد الخدمة الاجتماعية في دراسة المشكلات الاجتماعية ومصـــادرها، فقد صـــور لنا عالم الاجتماع الالماني كارل ماركس مشـــكلات المجتمع من خلال اللامساواة واستغلال الإنسان للإنسان، معبراً عن ذلك بالصراع القائم بين الطبقة المالكة والطبقة العمالية، وتركز الثروة بيد الطبقة الأولى، وهذا الاستغلال دفع الطبقة العمالية إلى الثورة من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

في حين نجد العالم الفرنسي اميل دوركهايم صور المشكلات من خلال التغيرات السريعة نتيجة التحلل المعياري والتفكك الاجتماعي "Social Disorganization"، إما علم الاجتماع الأمريكي فقد ربط المشـــكلات الاجتماعية بظاهرة الهجرة والمهاجرين، وعلاقة الأقليات وعامل التحضر الذي نتج عنه مشكلات الفقر والبطالة[2].

إما عن اهتمامات الخدمة الاجتماعية "Social Work" في دراسة المشكلات الاجتماعية فيرجع إلى التحولات المجتمعية، كالثورة الصناعية والفرنسية والحروب المتوالية التي غيرت معالم البشرية بظهور العديد من المشاكل التي لم يكن لها وجود كبير في السابق كالأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والانحرافات السلوكية.....الخ[3].

وفي هذا السياق نجد إن المشكلة الاجتماعية تعبر عن ظرف اجتماعي يهدد أغلبية الأفراد والجماعات في مجتمع ما، وينعكس هذا الخطر على امن واســتقرار ذلك المجتمع. والمشــكلات الاجتماعية تتنوع بتنوع أوجه الحياة، فقد تكون مشكلات اقتصادية، أو سياسية، أو أخلاقية، أو نفسية إلى جانب المشكلات الفردية التي تتمثل بالإعاقة التي تصيب فردا من أفراد المجتمع[4].

ثانياً: المجتمع المأزوم:

تجدر الإشارة إن تعريف مصطلح "المجتمع المأزوم" جاء في معجم لسان العرب مأزوم والمتأزم بمعنى المتألم لازمة الزمان وشدته[5].

ويشير المجتمع المأزوم إلى ظروف خاصة تواجه مسيرة الحياة الاجتماعية، قد تؤدي إلى خلل في التكامل الوظيفي للبناء الاجتماعي وينتج عنه تهديد للاستقرار المجتمعي.

فالظروف التي واجهت مسيرة المجتمع العراقي أدت إلى خلل وظيفي في مؤسساته الاجتماعية كافة.

اذ إن أي خلل يصيب جزء من هذا المجتمع لابد أن يؤثر في الأجزاء الأخرى. فالأزمة في النسق السياسي يمتد ضررها إلى بقية الأنساق الأخرى، لان هذه الأنساق تؤدي وظائفها تكاملياً، فكل وظيفة تكمل الوظائف الأخرى[6].

وجاء تعريف المجتمع المأزوم في بعض أدبيات علم الاجتماع تعبيراً عن المجتمع الذي تعرض إلى سلسلة من الحروب والنزاعات المسلحة على المستوى الداخلي والخارجي لتحقيق مصالح واطماع خاصة[7].

ويشير بعض الباحثين الى المجتمع المأزوم من خلال ارتفاع مستوى النزاعات الأهلية التي أفرزتها ظروف خاصة، منها انهيار مقومات الدولة، وتراجع دورها الوظيفي الذي ساعد على تفعيل العصبيات العشائرية، والاثنية، والطائفية التي تهدد الاستقرار المجتمعي[8].

وتتجسد مأزومية المجتمع من خلال تفاقم النزاعات والحروب الأهلية.

إن مأزومية المجتمع العربي قد لا تختلف عن أزمة المجتمع العراقي التي ساهمت في معاناة مستمرة للإنسان العراقي ومسيرته في المجتمع، وقد ساعد هذا التأزم على رسم صورة قاتمة على المستوى الفردي والاجتماعي[9]،إلى جانب المؤشرات أعلاه نجد المجتمع المأزوم يتميز بارتفاع

حجم المشكلات الاجتماعية التي تهدد الفرد والجماعة، فتستشري أنماط السلوك المنحرف كأتساع دائرة الجرائم المنظمة من خلال تجارة المخدرات وانتشارها بين الشباب، فضلا عن تجارة الأسلحة، والاتجار بالرقيق الأبيض، مع اتساع مظاهر الفساد الإداري كالرشوة والتزوير، كما تتفاقم ظاهرة المحسوبية وبروز العصبيات الطائفية والعشائرية من خلال تفعيل ثقافة الولاء على حساب المصلحة العامة، إن هذه المؤشرات وغيرها باتت جزء من المجتمع العراقي وعامل أساسي في تهديد مصادر التنمية البشرية.

ثالثاً- السياسة الاجتماعية:

يقصد بالسياسة الاجتماعية بأنها نتائج التفكير المنظم الذي يوجه الخطط الاجتماعية [10]. ويستخدم مصطلح السياسة الاجتماعية للإشارة إلى "الأفعال والتشريعات التي تقوم بها الحكومة من أجل تحسين رفاهية السكان المدنيين"[11]. أما التعريف الحديث للسياسة الاجتماعية فهي "آلية لبناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار وتتوفر لها مقومات الاستدامة" [12]. كما عرفها "روبرت آدمز Robert Adams" بأنه "وسيلة يمكن من خلالها تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من التحكم في ظروفهم وانجاز أهدافهم ، لتوفر لديهم القدرة على العمل لمساعدة أنفسهم والآخرين لتحسين نوعية الحياة"[13]. وفي ضوء التعاريف السابق نجد ان السياسة الاجتماعية تمثل خطة حكومية من اجل وضع برامج تربوية غايتها بناء مجتمع صالح".

المبحث الثالث: التداعيات المجتمعية للازمات على المرأة:

اولاً: تداعيات الازمة على الوضع الاقتصادي:

ليس مصادفة ان يكون الرجال هم الذين يعزفون موسيقى التشييع في نهاية مجتمع العمل، انما لذلك نظام نظري وعملي.

حين يتحدث جيريمي ريفكين في مؤلفه "عالم بلا عمل" فأنه يصطدم مع حقيقة ان 70% من العمل المنجز على هذا الكوكب هو عمل غير مأجور، هو الرعاية، و التربية، والعمل القائم على العلاقات، والعمل المنزلي، والبستنة والعمل في الحقول.

هذا التجاهل لكل ما ينجز خارج اطار السوق والمال هو انعكاس لاقتصاد يقوم على الكسب المركب كليا [14] .

لاشك ان معاناة المرأة باتت واضحة، فالى جانب المعاناة الناجمة عن اوضاع النزوح والنزاعات المسلحة وما ترتب عليهما من حرمان اجتماعي واقتصادي، فأن هناك اقصاء من نوع اخر تعززه الموروثات الثقافية من خلال التميز على اساس النوع الاجتماعي، فحرمان المرأة من التعليم هو بمثابة حرمانها من فرص العمل وهو مؤشر لارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المستقبل، كما ان تكاليف عدم المساواة بين الجنسين يمتد تأثيرها على حياة الانسان ونوعية هذه الحياة. والتعرف على حجم هذه التكاليف وقياسها امر صعب، لكن ثمة فيض من الادلة من الدول ذات المجتمعات التي تعاني من عدم مساواة جنسوية كبيرة ومستمرة تدفع ثمناً باهضاً على

شـكل المزيد من الفقر، وسـوء التغذية، والمرض، واشـكال الحرمان الاخرى وهذه الاشـكاليات تتضـاعف حدتها في ظل تفاقم الاوضـاع الازماتية كالحروب والنزاعات المسلحة وارتفاع معدلات القتل والتهجير [15].

ويمكن القول إن تأنيث الفقر ، وبطالة المرأة ، وتهميش أعداد كبيرة من النسـاء ، وعدم استقرار سوق العمل بالنسبة لهن ، غالبا ما تتفاقم في ظل اتساع وتيرة العنف والنزاعات المسلحة وماحدث في السـنوات الاخير في المجتمع العراقي وخاصـة في مدن الانبار والموصـل وصـلاح الدين وديالى نموذج واضح لذلك التمييز.

الى جانب هذا وذاك ان قيمة الخسائر ذات الصلة بالبطالة والفقر والهشاشة الغذائية تقدر بـ 5,3 ترليون دينار سـنويا خلال مدة النزاع، وقد ارتفعت معدلات البطالة من 12,6% عام 2014 الى 17,7% عام 2017 [16].

كما تأثر النازحون بالصـدمات الغذائية اذ بلغت نسبة المتأثرين بالصـدمات الغذائية 40% من النازحين وما يقرب من 20% من الاسر غير النازحة داخلياً.

وبين المسح الرابع للتحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق لعام 2016 ان 2,5% من سـكان العراق غير امنين غذائياً ويرتفع بين النازحين ليصـل الى 5,6% ويزداد في المناطق الريفية، وبذلك تعزز مشكلة النزوح الهشاشة الغذائية بين النازحين لتصل 65% بدلا من 54% قبل الازمة.

ويزاد الامر سوءاً عندما تتفاقم معدلات الفقر اذ بلغ عدد الفقراء الجدد حوالي 2,8% مليون نسمة من بين الفقراء الذين يقدر عددهم ثمانية ملايين فقير عام 2014.

ويؤلف النازحين عموما نصـف مليون نسـمة من اجمالي الفقراء الجدد في العراق أي نحو 17,8% اذ ان واحد من اربعة افراد نازحين هم فقراء حاليا [17]، علما ان الدمار الذي شـمل المنازل ومصـادر الرزق كان له دور كبير في تعزيز الفقر والهشـاشـة للاسـر النازحة. لقد عانت العديد من النسـاء من تحديات خطيرة في ظل ازمة النزوح التي تعرضـت لها محافظة الانبار، وفي ظل تفاقم المعاناة لم تجد هذه المرأة طريقا لرفع صـوتها للتعبير عن معاناتها، لأنها للأسـف الشـديد كانت اضـعف الحلقات في هذه الازمة ، كانت الافقر والاكثر هشـاشـة في عالم تفاقم بالمخاطر من كل جانب.

حيث تدخلت عوامل عديدة كمسـببات للفقر في المجتمع العراقي في مقدمتها الحروب الداخلية والخارجية والعقوبات الاقتصادية وطبيعة النظام السياسي ونمط تعامله مع مجتمعه وسوء تصـرفاته بموارد المجتمع[18]:وقد بات الفقر من اهم التحديات التي تواجه المرأة في ظل عملية النزوح التي شهدتها المنطقة.

لاشـك ان تفاقم الازمات والحروب جعل الدولة غير قادرة على توليد فرص عمل جديدة ، ولذلك ، وفي ظل التمييز وتفضيل الذكور على الإناث ، فأن حظ النساء في إشغال تلك الفرص

كانت اقل بكثير من حظ الرجل[19]. فالنزاعات المسلحة الداخلية تؤدي الى تفتيت البنى الاجتماعية داخل المجتمع, مما يؤدي الى زيادة اضعاف المراة وتهميش مكانتها وتعميق الفجوة الجندرية التي تعاني منها مسبقا.

وحين يقع النزاع او الحروب المسلحة فان الرجال اول من ينخرطون في القتال, وعلى حين غرة نجد ان المراة اما معيلة للاسرة او ارملة , لتصبح مضظرة لاعالة وحماية عائلتها[20].

لذا ان تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمراة , دفع البعض الى النزول الى الشارع للتسول او بيع الاطعمة والمناديل الورقية او ممارسة البغاء او مزاولة اعمال تحط من قيمتهن او كرامتهن الانسانية او التعرض لاشكال العنف ومنها التحرش الجنسي واللفظي في الشوارع او داخل المخيمات[21] .

فالواقع الاجتماعي الذي تعيشه المراة العراقية في الوقت الحاضر وفي ظل الازمات والحروب والصراعات, ادى الى تغيرات مجتمعية عميقة على صعيد الفعاليات والنشاطات الاقتصادية وانفصال العوائل وزيادة نسب البطالة والتهميش والاقصاء والفقر وضعف التحصيل العلمي والتسرب من المدارس والجامعات او عدم التحاقهن بها اصلا.

كل هذه المؤشرات تمثل عوامل اقصاء وتهميش للمرأة على مستوى الحاضر والمستقبل، كما تشكل تحدي كبير امام مسيرة التنمية البشرية في المجتمع.

ثانياً: تداعيات الازمة على الوضع الاجتماعي:

تشكل ظروف الازمات المتمثلة بالنزاع المسلح والنزوح القسري تهديدات خطيرة لمسيرة الحياة الاجتماعية للمرأة العراقية، فقد تفاقمت معدلات الخوف المستمر، وضعف الاندماج الاجتماعي، وتمزيق النسيج الاجتماعي ، وارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الاسري، والنزوح، وضياع فرص العمل، فضلا عن تردي الاوضاع المادية بشكل عام خلال السنوات 2014-2016.

علما تعد هذه السنوات الاكثر قساوة في تاريخ المجتمع العراقي لما تركته من تدمير للانسان والممتلكات.

ولا يمكننا تجاهل حقيقة في غاية الاهمية ان المرأة تشكل الشريك الحقيقي للرجل في عملية التنمية والامن الانساني، حيث تضطلع بادوار مجتمعية كبيرة رغم ما تعانية من تقييد العادات والتقاليد الموروثة التي وقفت ولازالت حجر عثرة امام المشاركة الفاعلة.

فالمرأة تمثل هبة وعطاء ديمغرافي كبير في الهرم السكاني العراقي، حيث بلغ عدد النساء في العراق لعام 2012 (16,7) مليون امراة وبنسبة (49%)[22].

فعلى الصعيد الاسري تواجه المرأة تحدٍ كبير يتمثل بـــ العنف الاسري، وارتفاع معدلات المعيلات لاسرهن، وخسارة التعليم وارتفاع عدد الايتام فضلاً عن تدهور الاوضاع الصحية في ظل تراجع الدعم الصحي.

علما لا تزال معظم مناطق العراق تعاني من فقر متعدد الابعاد وقد تضـــاعف الفقر في المناطق التي تعرضـــت للنزاع ومنها محافظة الانبار، ولا ســيما في مجال التعليم، اذ الى جانب الارتفاع في معدلات الامية والبطالة والتخلف الاقتصـــادي، تزداد وبشـــكل ملحوظ التفاوتات بين الجنسين في كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وهذا التفاوت يضـــاعف المخاطر امام المرأة كما يؤخر ســـرعة الانجاز للنهوض بالواقع التنموي.

كما عانت المرأة في ظل الاوضـــاع المأزومة الى صـــراع الادوار، حيث اصـــبحت المرأة تشـــغل دورين اجتماعيين متكاملين هما دورها كربة منزل ودورها كعاملة او موظفة او مهنية واشـغال مثل هذين الدورين يؤدي الى الكثير من المشـكلات، اهمها الارهاق الجسـدي والنفسـي والعقلي الذي تتعرض له المرأة والناجم عن اشـــغالها لدورين اجتماعيين .. الى جانب هذا وذاك افرزت هذه الاحداث ارتفاع اعداد النساء المعيلات لاسرهن اذ ارتفع عدد النساء اللواتي يترأسن اسر من 10,2% عام 2013 الى 10,5% عام 2016[23].

كما تأزمت الاوضـــاع الاجتماعية للمرأة العراقية على المســتوى الاســري من خلال ارتفاع معدلات الطلاق، فقد ارتفعت معدلات الطلاق بصـــورة ملحوظة من 28690 عام 2004 الى 59515 حالة حتى عام 2011 وبنسبة زيادة تجاوزت الـــ(100%), وهو مؤشر يعكس تدهور نوعية الحياة الاجتماعية[24].

بالمقابل انخفظت حالات الزواج وهذا مؤشـــر بارتفاع معدلات العنوســـة بين النســـاء. كما شـــهد عام 2016 ارتفاعا ملحوظاً لحالات الطلاق ايضـــا اذ بلغت 56594 الف حالة مقارنة بـ 52028 حالة عام 2014 [25].وعند متابعة الاحصائيات التابعة الى محكمة مدينة الفلوجة وجدنا ان ارتفاع حالة الطلاق للعام 2017 تجاوزت 2000 حالة، علما ان ارتفاع معدلات الطلاق في مدينة الفلوجة يعود الى قيام العديد من الاســـر التي بقت بين الجماعات الارهابية بتزوج البنات القاصرات خوفا عليهن من هذه الجماعات، الى جانب تدهور الاوضاع المادية دفع بعض الاسر الى تزويج بناتهم دون تثبيت حقوق البنت امام جهة رســمية لاســباب تتعلق بســقوط المدينة بيد عصابات داعش، وعدم وجود المحاكم.

وبعد انتهاء ازمة داعش وعودة الاســر الى بيوتهم تفاقمت هذه الظاهرة في المدينة، والامر ينطبق على مدينة الرمادي ايضاً.

كذلك واجهت المرأة صــعوبات مضــاعفة في تنشــئة الابناء وخاصــة عند غياب الزوج اما لاسباب العمل او القتل او الاعتقال.

فاصبحت المرأة ضحية الاوضاع المحيطة كونها تمثل الحلقة الاضعف في ظل الازمة. كما تعرضت المرأة الى العنف وإشارت دراسة أن نسبة 23% من النساء المتزوجات بالفئة العمرية (15–45) يتعرض للعنف سواء كان نفسياً أو جسدياً أو لفظياً و (15%) للعنف الجنسي و (40%) للسيطرة والتحكم من قبل ازواجهن [26] .

لذا يمثل العنف مصدر قلق للمرأة اينما وجدت. والحقيقة الثابتة ان العنف والتهديد ضد النساء غالبا ما يتفاقم في المجتمعات الفقيرة والمأزومة، فيؤثر في خيارات المرأة وحرياتها، ويصيب الذين لا يملكون الموارد والامكانيات الكافية لتسوية النزاعات بالتفاوض[27]، وقد ينتج العنف من خلال الاعراف والموروثات الثقافية، كما كان العنف ملموسا في المناطق التي تعرضت للنزاع ومنها مدن الانبار من خلال ترك العديد من النساء وظائفهن خوفا من القتل او الاختطاف وهو من اخطر مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي وتهديد مسيرة التنمية.

كما برزت اقسى حالات العنف ضد النساء من خلال جرائم السبي والاغتصاب الذي تعرضت له المرأة الايزيدية خلال شهر حزيران عام 2014، ان هذه الصورة المرعبة من العنف سوف تضع الضحايا في دائرة الخوف المستمر، وقد ترافق الضحية لسنوات طويلة وهو من اخطر التهديدات المعوقة لمسيرة الامن الانساني.

كما شهد المجتمع العراقي في ظل الازمات المتلاحقة ارتفاع اعداد الارامل في مناطق النزاع ، وهذا تهديد خطير لامن الانسان في تلك المدن.

الى جانب هذا وذاك تعرضت المرأة العراقية الى مشكلات التسرب من التعليم. حيث اثر التراجع الحاصل على المستويين الكمي والنوعي للخدمات التعليمية في واقع التعليم وخاصة في المناطق المتأثرة بالنزاع، الامر الذي سيؤدي بالضرورة الى زيادة نسبة الامية ، ولاسيما عند الاناث، مع زيادة تسرب الفتيات من التعليم بسبب الاوضاع المادية الصعبة التي تعرضت لها المحافظة.

وقد تم تسجيل اعلى نسبة تسرب للاناث للمرحلة المتوسطة في العام 2015-2016 وبنسبة 4,7 يقابلها 3.6 للذكور [28].

الى جانب الازمات يلعب الموروث الثقافي عامل جوهري في فجوة النوع حيث لا تزال معدلات الامية مرتفعة بين السكان لكنها ترتفع اكثر بين النساء, وايضا تدني المستوى العلمي, اذ ان حوالي 22% لايستطعن القراءة والكتابة واكثر من ثلث النساء لا يتجاوز تحصيلهن الدراسي الابتدائية وحوالي 18% اتممن الدراسة الاعدادية, وترتفع الامية عند النساء في اقليم كردستان الى 32,1% مقارنة ببقية المحافظات, وتتسع الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتي بلغت 96% للذكور مقابل 88% وتتقلص في المتوسطة وتنعدم في المرحلة الاعدادية [29].

لاشك لقد افرزت الازمة واقعاً مريراً للمرأة في مناطق النزاع، اذ انعكست على اوضاعهن المعيشية التي اصبحت في الغالب تعتمد على الاغاثات والمساعدات الانسانية التي كانت لا تكفي لسد متطلباتهن، الامر الذي دفع العديد من الاسر الى تسريح ابنائهن من التعليم ودفعهم الى العمل من اجل سد متطلبات العيش.

فالنساء في ظل الازمة تضاعفت مشكلاتهن وخاصة اللتي فقدن ازواجهن، حيث واجهن تحديات الحياة بمفردهن كفاحا من اجل البقاء على قيد الحياة وقد كانت هذه التجربة هي الاقسى لمعظم هؤلاء النساء.

والامر لا يتوقف عند هذا الحد من المشكلات بل بات اصعب وخاصة ما يتعلق بمعاناة النساء اللتي لم يخرجن من المدن اثناء سيطرت تنظيمات داعش الارهابية اذ تواجه المرأة وضعا صعبا جدا يضعها في موقع لا يسمح لها بممارسة حياتها بشكل طبيعي، او الحصول على ابسط حقوقها، كالحق في العمل والتعليم، كما اصبحت الوظيفة الرئيسية للمرأة ان تبقى في المنزل مع زوجها واولادها وهو مؤشر يعزز من مشكلة التهميش والاستبعاد الاجتماعي .

فضلا عن فرض ارتداء اللباس الاسود بالكامل وغير ذلك من الاجراءات التعسفية التي تمنعها من التمتع بحياتها الشخصية والاشتراك الطبيعي في الحياة العامة. الى جانب ذلك عانت المرأة في ظل سيطرة داعش من الاستعباد الجنسي فقد تعرضت بعض النساء الى التزويج بالاكراه اما من شخص من التنظيم او تهديد الاهل من شخص خارج التنظيم ، كل هذه الاشكال تمثل نوع من القهر الاجتماعي الذي تعيشه النساء في المجتمعات المأزومة.

لاشك ان اقتلاع الانسان من محيطه الاجتماعي يضعه امام تحدٍي اجتماعي ونفسي كبير، فقد عان النازحون وخاصة النساء والاطفال من تصدع العلاقات الاجتماعية والمهنية، فضلا عن خسائر كبيرة في رأس المال الاجتماعي، الى جانب التشظي على المستوى العائلي والمجتمع المحلي، فبات الانسان الانباري في تشتت كبير، ناهيك عن الصدمات النفسية القاسية التي انتابت العديد من النازحين الناتجة عن حالات الفقد والحنين الى الجيرة والمنطقة، كما واجه بعض النازحين النظرة القاسية من قبل المجتمعات التي نزحوا اليها سببت لهم مشكلات صعوبة التكيف والاندماج الاجتماعي في هذه المجتمعات، كما تعرض بعضهم الى الاستغلال في العمل واستأجار المنازل، كل هذه وضعت النازحين وعلى وجه الخصوص الفئات الهشة من النساء في دائرة المخاطر والتهديد المستمر.

كما عانت النساء وخاصة في مخيمات النازحين من مشكلة الاقامة في الاماكن المكتظة التي تفقدها الخصوصية، فضلا عن الاشتراك مع عائلات غريبة عنهم اماكن النوم والحمامات ما يترك تأثيرات سلبية على حياتهم اليومية. ومن خلال اطلاع الباحث والتقصي عن طبيعة السلوكيات التي تعرضت لها المرأة في ظل الازمة اذ عانت العديد من النساء والفتيات الصغيرات من الاهانة النفسية والاجتماعية ففي العديد من اماكن النزوح كالمناطق الشمالية وغيرها عانت الفتيات من ترك المدارس لاسباب تتعلق بسوء الاوضاع الاقتصادية، كما تفاقم هذا الاذلال من خلال الوقوف لساعات طويلة من اجل الحصول على حصة غذائية ربما لا تكفي لاسبوع واحد او اقل.

الى جانب ذلك هناك حقيقة لابد من ذكرها ان هناك العديد من النساء رفضت انتماء ازواجهن او ابنائهن الى تنظيم داعش الامر الذي دفع بعضهن الى الانفصال والبعض الاخر قام اهلها بسحبها من الزوج مثل هذه المؤشرات تفاقمت في مدينة الفلوجة.

كما قام تنظيم داعش باعدام بعض النساء اللتي رشحن للانتخابات ومنهن المرشحة "سعاد احمد خضر" عن قائمة العربية في الموصل بتاريخ 2014/12/18.

وايضا تم اعدام بعض المعلمين والمعلمات الذين رفضوا تدريس المنهج المدرسي المقرر من قبل الجماعات الارهابية (داعش) وقد حصلت هذه الحادثة في الموصل ايضا.

وخلاصة القول لقد تعرضن النساء النازحات ومنهن اللواتي بقين في مناطق العمليات تحت سيطرة التنظيمات الارهابية الى اشد حالات القسوة والحرمان تمثلت بالاختطاف والاغتصاب والسبي والاجبار على الزواج والحرمان من التعليم والعزل عن المجتمع والعمل والتأثر بالايديولوجيات المتطرفة مع الضغوط الاقتصادية والخدمية مما ضاعف في مستويات الهشاشة المركبة كل هذه المؤشرات وغيرها ضاعفت من الصعوبات على صعيد الاسرة والمجتمع.

ثالثاً: تداعيات الازمة على الوضع النفسي:

ان تراكم الازمات من الحروب والنزاعات المسلحة وما ترتب عليه من نزوح قسري طال العديد من المدن العراقية ومنها محافظة الانبار وقد افرز تصدعات اجتماعية ونفسية خطيرة على الانسان والمجتمع، وتبقى الفئات الهشة كالنساء والاطفال هم الاكثر عرضة لتهديد وخطر هذه الازمات.

لقد اثرت العمليات الارهابية وعمليات النزوح والتهجير على المرأة بشكل خاص، وتركت عدد كبير من الارامل والمطلقات من معيلات الاسر، وقد بلغ عدد النساء اللاتي تعرضن للاختطاف والاغتصاب او البيع والشراء وما تبعه من اضرار نفسية (4000) امرأة بحسب احصائيات منظمة حرية المرأة في العراق لعام 2015[30].

لاشك لقد تعرضت المرأة في محافظة الانبار الى اقسى الانتهاكات من المنظور النفسي لما شاهدته ولمسته من ازمات وتحديات صادمة لها ولاسرتها، وهو انعكاس سلبي خطير على شعورهن بذواتهن وتوافقهن النفسي.

علما ان المتابع لطبيعة الاوضاع وقساوتها يؤكد ذلك، فقد تعرضت المرأة الى مظاهر نفسية خطيرة تمثلت بـ تفاقم حالات الهلع والخوف المستمر، والكأبة والقلق والهذيان واعراض عصابية مختلفة ما يؤدي الى الشعور باليأس وقلق المستقبل والشعور بالوحدة وخاصة للنساء اللتي فقدن الابناء والزوج، فضلا عن زيادة حالات الحزن والبكاء كل هذه المظاهر في الغالب سوف تعزز حالات ما بعد الصدمة التي من المتوقع سوف تلاحقهن مدى الحياة اذا لم يتم علاج هذه المشكلات.

ومن خلال متابعاتنا للاوضاع المحيطة بالمرأة لاحظنا تفاقم العديد من الامراض العضوية نتيجة المشكلات النفسية منها ارتفاع امراض السكري والقلب والسكتات الدماغية والقلبية المفاجئة[31].

المبحث الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة:

اولاً: نوع الدراسة والمنهج المعتمد:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على الاستفادة من النتائج الميدانية، فضلا عن الكتب والادبيات المختصة في الظاهرة المدروسة، وفيما يتعلق بالمنهج المعتمد، فقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، الذي يساعدنا في جمع البيانات الكمية عن المشكلة والاستعانة بالبيانات الإحصائية في القياس والتحليل، علماً أنَّ هذا المنهج يسمح باستخدام العديد من أدوات البحث والتي تشكل مجموعة متكاملة تؤدي في النهاية الإجابة على أهداف الدراسة.

كما اعتمد الباحث على عدد من الطرق لجمع البيانات كالمقابلة والملاحظة مع مجموعة من النساء الى جانب استمارة الاستبيان.

ثانياً: عينة الدراسة:

قام الباحث باختيار العينة القصدية من النساء والفتيات اللواتي نزحن من بيوتهن اثناء الازمة الى مخيم عامرية الفلوجة، وان مبررات اختيار عينة قصدية يعود الى عدم وجود احصائية رسمية ثابتة لعدد النازحات, ولاسيما في ظل حالات النزوح المتكرر والمستمر.. وقد تم اختيار "150" مبحوثة ومن مختلف الاعمار ضمن المخيم.

ثالثاً: مجالات الدراسة:

1- **المجال المكاني:** اختيار مخيم النازحين في عامري الفلوجة ضمن محافظة الانبار.

2- **المجال الزماني:** تم اجراء الدراسة خلال فترة النزوح ابتداءاً من شباط 2016- نهاية كانون الاول 2016.

3- **المجال البشري:** تم اختيار عينة (150) من النساء النازحات الى مخيم عامرية الفلوجة.

المبحث الخامس: عرض البيانات الميدانية وتفسيرها:

اولاً: البيانات الأولية:

1. العمر:

يعد العمر احد أهم المتغيرات المستقلة التي يؤثر في اجابات المبحوثين. لذالك تتباين اجابات النساء حسب العمر ، وهذه نتيجة طبيعية تعتمد على الخبرة والادراك لطبيعة المشكلات المجتمعية التي يتعرض لها هؤلاء في الوسط الاجتماعي الذي نزحوا اليه ، فضلا عن التحديات التي تواجه عمليات التكيف والاندماج الاجتماعي وخاصة في ظل فترات التهجير .

جدول رقم (1) يوضح اعمار المبحوثات

ت	العمر	التكرار	%
1	24-18	23	%15,4
2	31-25	25	%16,6
3	38-32	18	%12
4	45-39	37	%24,6
5	52-46	30	%20
6	53- فما فوق	17	11,4
7	المجموع	150	%100

يُلاحظ من جدول رقم (1) الخاص بالفئات العمرية للعينة ان النسبة الغالبة وقعت بين الفئة (39-45) وبنسبة 24،6%، في حين جاءت الفئة (46-52) بنسبة 20%، كما سجلت الفئة (25-31) نسبة 16,6%، تلتها الفئة العمرية (18-24) بنسبة 15,4%، الى جانب ذلك سجلت الفئة العمرية (32-38) نسبة 12%، واخيرا سجلت الفئة العمرية 53 فما فوق نسبة 11,4%.

علما ان ارتفاع النسبة ضمن الفئات العمرية الاكبر عمراً ساعد الباحث في الوقوف على المعلومات الكمية والنوعية التي ساعدت في اثراء نتائج الدراسة الحالية حول مشكلات المرأة.

1. المستوى التعليمي:

جدول رقم (2) يوضح التحصيل الدراسي للمبحوثات

ت	التحصيل العلمي	ت	%
1	ابتدائية	55	%36,6
2	متوسطة	30	%20
3	اعدادية	25	%16,6

4	دبلوم	20	%13,4
5	بكلوريوس	20	%13,4
6	المجموع	150	%100

تشير نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة (36,6%) من المبحوثات يحملن شهادة الابتدائية ، وان نسبة (20%) منهن يحملن شهادة المتوسطة. وان نسبة (16,6%) منهن يحملن الشهادة الإعدادية، كما تبين ان نسبة (13,4%) يحملن شهادة الدبلوم والبكلوريوس.

وهذه النسب تشير إلى إن غالبية عينة الدراسة هن خريجات الابتدائية والمتوسطة. وهذه المستويات المتدنية في التعليم تمثل مشكلة كبيرة واجهت النازحات في ظروف الازمة وقد عززت من مشكلة الهشاشة والفقر.

2. الدخل:

يمثل مؤشر الدخل من المؤشرات التنموية الرئيسية في دعم الوضع المعيشي للافراد. كما ان ضعف الدخل او انعدامه يشكل مؤشر خطير في تعزيز الاستبعاد الاجتماعي للانسان.

جدول رقم(3) يوضح الدخل الشهري

ت	كفاية الدخل الشهري	ت	%
1	يفيض عن الحاجة	15	%10
2	يسد الحاجة	40	%26,6
3	غير كافي	95	%63,4
4	المجموع	150	%100

يُلاحظ من جدول رقم (3) ان النسبة الكبيرة من المبحوثات تبين ان دخلهن الشهري غير كافي وبنسبة 63,4%، في حين تبين 26,6% يسد الحاجة، وجاءت نسبة 10% يفيض عن الحاجة.

وهنا يمكن القول ان الاوضاع المحيطة بالاسر النازحة كانت صعبة جداً في ظل قلة فرص العمل والدعم الحكومي، وهذا زاد من حجم المعاناة خلال الازمة.

3. السكن:

جدول رقم(4) يوضح عائدية سكن المبحوثات اثناء التهجير

ت	عائدية السكن	ت	%
1	ايجار	15	%10
2	عشوائيات	10	%6,6
3	مخيمات	125	%83,4
4	المجموع	150	%100

وعندما تم التحري عن عائدية السكن، أظهرت المعطيات في الجدول رقم (4) أن الغالبية العظمى من المبحوثات يسكن في المخيمات وبنسبة 83,4% ، بينما يسكن نسبة (10%) من المبحوثات في منازل مستأجرة في عامرية الفلوجة، كما تبين ان نسبة 6,6% يسكن في عشوائيات ضمن منطقة النزوح.

وهذا يعكس بشكل واضح إن معظم المبحوثات تعرضن الى اوضاع اقتصادية صعبة جداً ، وقد عززت اوضاع النزوح الكثير من المشكلات كما صادرت ازمة النزوح الكثير من التسهيلات المتاحة إمامهن وأضافت تحديات جديدة لا قدرة لديهن لمواجهتها.

4. حجم الاسرة:

جدول رقم (5) يوضح حجم الاسرة

ت	عدد افراد الاسرة	ت	%
1	3-2	14	%9,4
2	5-4	18	%12
3	7-6	40	%26,6
4	9-8	30	%20
5	10 فما فوق	48	%32
6	المجموع	150	%100

ان حجم الاسرة يمثل علاقة اساسية في الاوضاع الاجتماعية المحيطة بها، لذا عادة تقسم الأسر إلى ثلاثة أقسام:

اسر كبيرة الحجم ومتوسطة الحجم وصغيرة الحجم. كما ينعكس حجم الاسرة على الاوضاع المعيشية للافراد. وقد لوحظ من جدول رقم (5) إن نسبة 32% ينحدرون من اسر عدد افرادها يتجاوز 10 اشخاص فما فوق ، كما شكلت نسبة 26,6% للاسر التي يتفاوت عدد أفرادها بين (6–7) اشخاص، وتبين ايضا ان نسبة 20% يتراوح عدد افرادها بين (8–9).

وهناك اسر تراوح عدد افرادها بين (4–5) وبنسبة 12%، وسجلت الاسر التي يتراوح افرادها بين (2–3) نسبة 9,4%.

ان ارتفاع عدد الاسر يعود الى طبيعة المجتمع الانباري الذي يتميز بالتقاليد التي تدعو الى زيادة الابناء، الى جانب ذلك ان طبيعة الازمة المحيطة وما افرزته من تحديات كبيرة امام الاسرة العراقية دفع العديد من النازحين للاشتراك في المنزل الواحد وخاصة في المخيمات، وهذا المؤشر شكل تحدي كبير على الاوضاع المعيشية للاسرة، كما انعكس بشكل كبير وخاصة على المرأة فقد انتهكت خصوصيتها واشتركت مع العديد من الاسر في الحمامات واماكن الطبخ حيث باتت الاسرة تعاني من قلة الخدمات مما اجبرت الاسرة للاشتراك حتى في اليات الطبخ وخاصة الاشتراك في (قنينة الغاز او الطباخات) وغيرها من المستلزمات الاخرى وهذه الاوضاع زادت من معاناة المرأة في ظل ازمة النزوح.

ثانيا: المشكلات المجتمعية التي وجهت المرأة:

جدول رقم(6) يوضح المشكلات الاجتماعية

ت	الاجابات	ت	%
1	صراع الادوار	20	%3,8
2	فقدان الزوج او احد الابناء	30	%5,5
3	تورط احد افراد اسرتي بالارهاب	25	%4,7
4	السكن المشترك	60	%11,2
5	تردي الخدمات المقدمة	140	%25,9
6	الاستغلال والتحرش الجنسي	18	%3,3

7	صعوبة تنشئة الابناء	75	%13,8
8	تعليم الابناء	145	%26,8
9	زواج القاصرات	27	%5
10	المجموع*(†)	540	%100

ونستنتج من بيانات جدول (6) ان تفاقم هذه المشكلات شكلت تحدي كبير امام التكيف والاندماج الاجتماعي للمرأة اثناء النزاعات والنزوح القسري، فقد اظهرت معطيات الدراسة الميدانية ان (20) من المبحوثات وجهن مشكلات صراع الادوار، فالمرأة في ظل الازمة وخاصة في مخيمات النزوح باتت تشغل اكثر من دور حيث تارة تربي الابناء وتهتم بشؤون المنزل، وتارة اخرى تعمل كموظفة او عاملة باجر يومي من اجل توفير لقمة العيش وخاصة ان بعض النساء فقدت الزوج او الابن الكبير، الامر الذي ضاعف من مشكلاتهن وجعلها مسؤولة عن اعالة اسرتها وقد اكدن (75) مبحوثة ان تنشئة الابناء باتت صعبة جدا في ظل انشاغلهن بالعمل اضافة الى مسؤولية البيت.

كما اشارت (30) مبحوثة الى فقدان الزوج ، وهو مؤشر ضاعف مشكلات المرأة، كما بينت (25) مبحوثة ان احد افراد اسرتها تورط مع الجماعات الارهابية، وهذا فاقم معاناة بعض النساء ووضعهن امام مشكلة الوصمة وصعوبة الاندماج مع بعض الاسر الاخرى.

ايضاً بينت (60) مبحوثة ان السكن مشترك مع اسرة او اسرتين والسبب يعود الى صعوبة الاوضاع المادية دفع الاسر للاشتراك بالسكن من اجل التعاون في سد متطلبات المعيشة. كما اكدت غالبية المبحوثات وبمعدل (140) مبحوثة ان الخدمات المقدمة لا ترتقي لسد متطلبات الاسرة وهي خدمات سيئة جدا وهذه الخدمات تعلقت بالصرف الصحي، سوء الخدمات البلدية، سوء الكهرباء والماء قلة الماء الصالح للشرب ...الخ.

كما عانت المرأة وخاصة في المخيمات من التحرش والاستغلال الجنسي حيث بينت (18) مبحوثة بانهن تعرضن للاستغلال وخاصة من الشباب الساكن في المخيمات او من بعض المسؤولين عن توفير الخدمات كما بينت بعض النساء ان التحرش يحدث عندما نقف لاساعات طويلة لاستلام وجبة غذائية.

كما واجهت النساء صعوبة كبيرة تتعلق بتعليم الابناء وقد بينت (145) مبحوثة ان مشكلة التعليم كانت اكبر التحديات التي وجهت الاسرة اذ ان ضعف الدعم المادي وقلة المدارس والقلق

*** يوضح جدول رقم 6) ان مجموع الاجابات جاءت اكبر من حجم العينة المقررة في هذه الدراسة والسبب يعود ان جميع المبحوثات لديهن اكثر من مشكلة في ظل الازمة.**

المستمر بسبب الازمة ضاعفت مسؤولية المرأة، ترتب عليها خسارة الابناء بعض السنوات الدراسية. وايضا مشكلة زواج القاصرات تفاقمت في ظروف الازمة فقد بينت (27) مبحوثة ان اسرتها اضطرت لتزويج بنتها القاصرة لصعوبة الاوضاع المحيطة سواء ما يتعلق بالوضع الاقتصادي او خوف الاسرة على البنت من المسلحين وخاصة ان بعض الاسر تأخرت بالبقاء بين الجماعات الارهابية (داعش).

كل هذه المشكلات وغيرها تشكل تهديد مستمر للمرأة العراقية وهو معوق كبير للاندماج الاجتماعي ومستقبل التنمية البشرية.

جدول رقم (7) يوضح تعرض المرأة للعنف

ت	الاجابة	ت	%
1	نعم	85	%56,6
2	لا	65	43,4
3	المجموع	150	%100

نستنتج من بيانات جدول (7) ان النسبة الغالبة من النساء تعرضن للعنف وكانت بمعدل 56,6%، في حين ان نسبة 43,4% لم يتعرضن للعنف، بذلك تؤكد هذه الدراسة ان المرأة لا زالت تتعرض للعنف علما ان هذه الظاهرة تضاعفت في ظل ازمة النزوح والنزاعات المسلحة.

جدول رقم(8) يوضح الجهة المعنفة للمرأة

ت	الاجابات	ت	%
1	الزوج	55	%64,8
2	الابناء والاخوة	10	%11,7
3	الجماعات المسلحة	15	%17,7
4	الاقارب	5	%5,8
5	المجموع	85	%100

يوضح جدول رقم (8) ان غالبية العنف الموجه ضد المرأة في ظروف الازمة كان سببه الازواج وبنسبة 64,8%.

كما تبين ان نسبة 11,7% ان العنف كان موجه من قبل الابناء او الاخوة. وجاءت نسبة 17,7% بسبب الجماعات المسلحة. كما سجلت نسبة 5,8% من طرف الاقارب.

ومن خلال ملاحظة الباحث والاختلاط في مجتمع البحث والتقصي بدقة حول مشكلة العنف ضد المرأة وجد ان هناك العديد من الاسباب تقع وراء تفاقم هذه الظاهرة منها عامل الفقر فكلما كانت الاسر تعاني من الفقر وعدم حصول الزوج على فرصة عمل اندفع الى استخدام العنف ضد الزوجة او البنت في البيت، وهذه الاسباب توصلنا اليها من خلال بعض المنظمات المتابعة لشؤون النازحين فقد تم اختيار مجموعة من النساء المعنفات وتشخيص الاسباب وقد ظهر احد الاسباب هو قلة فرص العمل وبالمقابل عندما تعهدت هذه المنظمة بتوفير فرص العمل لهذه العينة المختارة بالفعل انخفضت معدلات العنف، الى جانب ذلك فأن للجماعات المسلحة دور في تفاقم العنف فقد فرضت هذه الجماعات لباس معين يغطي المرأة باللون الاسود بالكامل، كما منعتهن من الخروج الا مع الاب او الزوج وهذه الظاهرة عانت منها الاسر التي بقت تحت سيطرت الجماعات الارهابية.

الى جانب ذلك تعددت اشكال العنف بين العنف اللفظي والعنف الجسدي فضلا عن العنف الجنسي فقد اجبرت بعض الفتياة على الزواج وهذه الظاهرة حصلت في بعض مناطق الفلوجة والرمادي، كل هذه المؤشرات تؤكد ان المرأة في المجتمعات المأزومة تتعرض الى اقسى انواع العنف والتهديد وهذا يضعها في دائرة الاستبعاد الاجتماعي متعدد الابعاد وهو من المؤشرات الخطيرة التي تهدد مسيرة التنمية البشرية والامن الانساني.

جدول رقم(9) يوضح تعرض المبحوثات الى مشكلات صحية

ت	الاجابات	ت	%
1	نعم	90	%60
2	لا	60	%40
3	المجموع	400	%100

نستنتج من جدول رقم (9) ان نسبة 60% تعرضن الى مشكلات صحية، في حين اوضحن 40% انهن لم يتعرضن الى مشكلات صحية، وهذا متوقع في ظل الاوضاع الصعبة التي تعرضت لها المرأة لا بد ان تتفاقم بعض الامراض المهددة لصحة المرأة.

جدول رقم(10) يوضح الامراض التي تعرضت لها المرأة

ت	الاجابات	ت	%
1	الامراض الجلدية	40	%36,3

2	ارتفاع ضغط الدم والسكر	20	%18,2
3	امراض الكلية والمجاري البولية	25	%22,7
4	امراض الجهاز التنفسي	10	%9,1
5	الاجهاض	15	%13,7
6	المجموع*(‡)	110	%100

نستنتج من جدول رقم (10) ان النساء تعرضن الى الاصابة بالعديد من الامراض ، فقد اوضحن نسبة 36,3% بانهن مصابات بالامراض الجلدية، كما سجلت نسبة 18,2% الاصابة بامراض الضغط والسكري، وتم تسجيل نسبة 22,7% الاصابة بامراض الكلية والمجاري البولية، كما سجلت نسبة 13,7% التعرض الى مشكلة الاجهاض. لاشك ان الاوضاع المحيطة بالمرأة النازحة تركت اثار صحية خطيرة والسبب يعود الى قلة الدعم الصحي المقدم من قبل الجهات الرسمية، فضلا عن طبيعة البيئة المحيطة فقد تميزت المخيمات بالبيئة غير الصحية بسبب انتشار القاذورات وعدم توفر الماء الصالح للشرب، كما عانت المرأة من مشكلة الاشتراك في دورات المياه(الحمامات والمراحيض)، كذلك ان ضعف الاوضاع الاقتصادية تلعب دور كبير في تفاقم مثل هذه الامراض، الى جانب ان قلة الوعي الصحي وعدم الوقاية ضاعف من الاصابة بالامراض.

جدول رقم(11) يوضح توفر الخدمات الصحية

ت	الاجابات	ت	%
1	نعم	30	%20
2	لا	120	%80
3	المجموع	150	%100

يوضح جدول رقم (11) ان النسبة الغالبة من النساء اكدن بعدم توفر الخدمات الصحية وبمعدل 80%، في حين سجلت نسبة 20% بتوفر الخدمات.

وهنا ان ضعف الخدمات وعدم توفرها فاقم من المعاناة الصحية للمرأة في ظل الازمة.

* . يوضح جدور رقم 10) اصابة المرأة بالامراض سجلت اكثر من العينة المقررة وهذا يدل على ان بعض النساء تعرضت للاصابة باكثر من مرض.

جدول رقم (12) يوضح عدد النساء الحوامل اثناء فترة النزوح

ت	الاجابة	التكرار	%
1	نعم	56	%37,3
2	لا	94	%62,7
3	المجموع	150	

يلاحظ من الجدول (12) ان عدد النساء الحوامل اثناء النزوح كان (56) امرأة وبنسبة 37,3%، في حين سجلت 62,3% لم تبين اي حالة حمل وهذا ربما دفع الاسرة في ظل ازمة النزوح الى التحسب الى سوء الاوضاع المعيشة الامر الذي دفع الاسر الى تحديد النسل في ظل تدهور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

جدول رقم (13) يوضح الرعاية الصحية للحوامل اثناء فترة النزوح

ت	الرعاية الصحية	اخذت رعاية	النسبة المئوية		لم تأخذ رعاية	النسبة المئوية	المجموع والنسبة	
1	عدد الزيارات	10	%17.9	46		%82.1	56	%100
2	فحصت اثناء الحمل	10	%17.9	46		%82.1	56	%100
3	اخذت لقاحات	8	%14,3	48		%85.7	56	%100
4	ولادة ميتة	2	%6,3	54		%96.4	56	%100
5	تشوهات خلقية	8	%14,3	48		%85,7	56	%100

يلاحظ من جدول (13) ان للرعاية الصحية للحوامل ذات اهمية كبيرة فقد تبين ان (10) من الحوامل تم زيارتهن الى المراكز الطبية في حين (46) لم يتم مراجعتهن للمراكز الصحية، كما تبين ان (10) من الحوامل تم فحصهن اثناء الحمل، في حين (46) منهن لم تفحص، وفيما يتعلق باللقاحات فقد اجبن (8) من الحوامل قد اخذن اللقاحات بشكل طبيعي، في حين (48) من الحوامل لم تأخذ اللقاحات، وهنا نستنتج ان هناك تأثيرات جانبية سلبية وخاصة للحوامل التي لم تنتظم في الزيارات والفحوصات الطبية، فضلا عن اخذ اللقاح بشكله الطبيعي، وهذا الامر ترتب عليه مشكلات صحية على الجنين فقد حصلت تشوهات خلقية وخاصة مع الحوامل التي لم تنتظم زياراتهم الصحية فقد ظهرت (8) حالات من الولادات قد تعرضت للتشوهات الخلقية مع حالتين

من الولادات الميتة ونستنتج من ذلك ان سوء الخدمات الطبية وتراجع الاوضاع الاقتصادية للعديد من الاسر النازحة انعكس على الاوضاع الصحية وهذا واضح من خلال النتائج اعلاه ان هناك علاقة بين ضعف المراجعات الصحية والتشوهات الخلقية.

ويرى الباحثون ربما هناك مؤثرات وعوامل اخرى ساهمت في تفاقم اعداد المواليد المشوهة منها طبيعة البيئة غير الصحية فقد تعرضت المنطقة الى العديد من الانفجارات كما تعرضت سابقا وخاصة في تهجير 2004 الى ضرب بعض مناطق الانبار ومنها الفلوجة ببعض الاسلحة الممنوعة وهذا ما اكدته منظمات دولية منها منظمة راند التابعة للكونغرس الامريكي ان المدينة تعرضت لمثل هذا النوع من الاسلحة وهو ذات تأثير كبير على حياة المواطنين وخاصة المواليد الجديد هذا ربما يكون احد الاسباب التي تقف وراء هذه التشوات.

جدول رقم(14) يوضح المشكلات الاقتصادية

ت	الإجابات	ت	%
1	الفقر	135	%25,4
2	البطالة	85	% 16
4	ارتفاع اسعار المواد الغذائية	145	%27,4
5	ارتفاع بدل الايجار	120	%22,6
6	تاخير توزيع الرواتب	45	%8,6
7	المجموع*((§))	530	%100

يوضح جدول رقم (14) ان المرأة النازحة عانت من العديد من المشكلات الاقتصادية فقد سجلت (135) مبحوثة عانت من الفقر وهو مؤشر خطير ساعد في صعوبة التكيف والاندماج الاجتماعي لهن، كذلك اشارت (85) مبحوثة معاناة من البطالة، وسجلت (145) مبحوثة عانت من ارتفاع اسعار المواد الغذائية مقابل قلة الدخل العائد للاسرة، كما بينت (120) مبحوثة ارتفاع الايجارات مما اجبرت للعيش في المخيمات، كما اشارت (45) مبحوثة تأخر توزيع المستحقات الشهرية. كل هذه المشكلات الاقتصادية واجهت المرأة النازحة خلال ازمة النزوح وقد نجم عن هذه

*** يوضح جدول رقم 14) ان مجموع المشكلات الاقتصادية تجاوزت عدد المبحوثات والسبب يعود هناك من اشار الى اكثر من خيار .**

المشكلات تفاقم الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية التي باتت من المعوقات الكبير في تحقيق الامن الانساني للمرأة الانبارية.

جدول رقم(15) يوضح الاعمال التي قامت بها المرأة

ت	الإجابات	ت	%
1	التسول	16	%10,7
2	البيع في الاشارات الضوئية	5	%3,3
3	العمل في المعامل والمحلات الاهلية	19	%12,6
4	العمل في خياطة الملابس	25	%16,7
5	عدم ممارسة اي عمل	85	%56,7
6	المجموع	150	%100

يوضح جدول رقم (15) ان المرأة خلال النزوح مارست بعض الاعمال من اجل امن واستقرار اسرتها، فقد سجلت (16) مبحوثة ممارسة سلوك التسول، في حين اشارت (5) مبحوثة بيع بعض المستلزمات كالمناديل وكارتات الموبايل في الاشارات المرورية، وسجلت (19) مبحوثة العمل في المعامل والمحلات الاهلية، كما بينت بعض المبحوثات العمل في مهنة الخياطة وعددهن (25)، اما اللاتي لم يلتحقن باي عمل فقد كان عددهن (85) مبحوثة. على الرغم من ان النسبة الغالبة لم يلتحقن باي عمل والسبب يعود الى طبيعة المجتمع الانباري الذي يعيب العمل على المرأة وان الرجل هو المسؤول عن توفير متطلبات العيش، الا ان الاوضاع الصعبة دفعت ما يقرب نصف العينة للعمل من اجل تحقيق الامن الانساني لاسرهن.

جدول رقم(16) يوضح المعاناة النفسية للمرأة

ت	الإجابات	ت	%
1	التوتر والاضطراب	87	%23,4

2	الخوف والفزع	55	%14,7
3	الخوف من الموت	45	%12,1
4	صعوبة النوم	60	%16,1
5	البكاء المستمر	33	%8,8
6	الشعور بالوحدة	20	%5,4
7	الحزن الدائم	59	%15,8
8	الكوابيس الليلية	14	%3,7
9	المجموع*((**))	373	%100

يوضح جدول رقم (16) ابرز المشكلات النفسية التي تعرضت لها المرأة خلال النزاعات المسلحة والنزوح، فقد سجلت (87) مبحوثة معاناتها من التوتر والاضطرابات النفسية، كما سجلت (55) مبحوثة تعرضها للخوف والفزع، واشارت (45) مبحوثة معاناتها من الخوف من الموت، وسجلت (60) حالة صعوبة النوم، كما بينت (33) مبحوثة معاناتها من البكاء المستمر، الى جانب ذلك سجلت (20) مبحوثة الشعور بالوحدة، واشارت (59) مبحوثة معاناتها من الحزن، واوضحت (14) مبحوثة معاناتها من الكوابيس الليلية.

لاشك ان تفاقم مثل هذه المشكلات النفسية تركت تأثير كبير وسلبي على مسيرة الحياة الاجتماعية للمرأة الانبارية وهو مؤشر سلبي خطير يهدد امنها النفسي وذات انعكاس سلبي للعملية التنموية.

جدول رقم(17) يوضح تناول المرأة للمهدئات

ت	الإجابات	ت	%
1	نعم	40	%26,6
2	لا	110	%73,4
3	المجموع	150	%100

* يتبين من جدول رقم (16) ارتفاع معدل المشكلات النفسية عن حجم العينة الفعلي والسبب يعود بعض المبحوثات اشارت الى اكثر من مشكلة نفسية.

يوضح جدول رقم (17) ان نسبة 26,6% من النساء تناولن المهدئات بسبب المشكلات النفسية التي تعرضن لها خلال الازمة، في حين بينت نسبة 73,4% عدم تناولهن للمهدئات، وقد تبين لباحث ان البعض يبتعد عن تناول المهدئات خوفا من الادمان عليها والبعض الاخر يجهل مخاطر المشكلات النفسية ولا يعدها مرضا يحتاج الى علاج. كما توصل الباحث الى حقائق وخاصة في المخيمات ان البعض وقع في ازمة الادمان على العقاقير الطبية من خلال الاستخدام الخاطئ ، وقد ترتب على ذلك تفاقم حالات الادمان وهو مؤشر خطير يهدد مستقبل الفرد المدمن على العقاقير سواء كان رجلا او امرأة، وهذا يشكل تهديد خطير لمستقبل التنمية والامن الانساني للمجتمع العراقي.

المبحث السادس: استراتيجية النهوض بواقع المرأة في مناطق النزاع:

سنحاول في هذا المبحث الاشارة الى ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة الحالية، مع اقتراح نموذج للنهوض بواقع المرأة من خلال وضع مجموعة من الاستراتيجيات الهادفة للتقليل من مخاطر الازمة على المرأة من اجل مستقبل اكثر امنا واستقراراً.

اولاً: النتائج:

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها:

1. توصلت الدراسة الى ان الاعمار الغالبة في العينة المعتمدة تراوحت بين (39-45) وبنسبة 24,6%، وشكلت الاعمار التي تتراوح بين (46-52) بنسبة 20%.
2. توصلت الى ان التحصيل الدراسي الغالب لعينة الدراسة كان ضمن المستوى الابتدائي وبنسبة 36,4%، فضلا عن التحصيل للبعض تراوح بين المتوسطة والاعدادية.
3. اشارت الدراسة الميدانية ان نسبة 63,4% من النساء كانوا ذات دخل منخفض وهو غير كافي لسد متطلبات الحياة المعيشية.
4. توصلت الدراسة الى ان غالب الاسر ينحدرون من اسر كبيرة الحجم وبمعدل 10 فما فوق من الاشخاص وبنسبة 32%.
5. اشارت بيانات الدراسة ان ابرز المشكلات التي واجهت المرأة اثناء فترة النزوح تمثلت بـ تردي الخدمات المقدمة وبنسبة (25,9)، وصعوبة تنشئة الابناء وبنسبة (13,8%)، ومشكلة تعليم الابناء بنسبة (26,8%)، فضلا عن مشكلات اخرى تمثلت بـ السكن المشترك ونورط احد افراد الاسرة مع التنظيمات الارهابية، والاستغلال والتحرش الجنسي، وصراع الادوار وفقدان احد افراد الاسرة بالموت او الخطف.
6. بينت الدراسة ان 56,6% تعرضن للعنف الاجتماعي وتراوحت الجهات المعنفة بين الزوج والابناء والجماعات المسلحة الا ان العنف من الزوج هو الاكثر.

7. توصلت الدراسة ان نسبة 60% تعرضن الى مشكلات صحية والسبب يعود الى قلة الدعم الصحي فضلا عن الاوضاع الصعبة التي تعرضت لها المرأة كالتلوث البيئي وغيرها من التحديات.
8. تعرضت المرأة الى اوضاع اقتصادية صعبة بسبب قلة الدخل وضعف فرص العمل.
9. اهم المشكلات النفسية التي توصلت لها الدراسة وحسب رأي العينة تمثلت بـ : 23,4% معاناتهن من التوتر والاضطراب، والشعور بالخوف والفزع بنسبة 14,7%. والخوف من الموت بنسبة 12,1%، الى جانب مشكلة صعوبة النوم وبنسبة 16,1%. فضلا عن مشكلات اخرى تمثلت بـ الشعور بالوحدة والحزن والكوابيس الليلية.
10. اشارت بعض النساء الى اللجوء الى تناول المهدئات وبنسبة 26,6%.

ثانياً: السياسة الاجتماعية للنهوض بواقع المرأة:

1.تمكين المرأة علمياً ومعرفياً وتتطلب سياسات تنموية وتدخل على النحو الاتي:

أ. النهوض بالواقع التعليمي وخاصة بالمناطق التي تعرضت للنزاع وهذا يتوقف على اعادة بناء المدارس التي تم تدميرها او حرقها، فضلا عن تجهيز هذه المدارس بالمستلزمات الكافية لتصبح جاهزة لاستقبال الطلبة. وهذا يعتمد على زيادة الانفاق الحكومي على التعليم.

ب. تخفيض نسب تسرب الفتيات من المدارس، وخاصة في المناطق التي تعرضت للنزاع، وهذا الاجراء تبدأ في مراحل التعليم الاساسي بشكل عام، وفي الأرياف والأحياء الفقيرة بشكل خاص. وهنا لا بد من تفعيل الجانب الاعلامي لتوعية الاسر باعادة الفتيات المتسربات الى مقاعد الدراسة وهي خطوة ايجابية في النهوض بواقع المرأة.

ت. تفعيل السياسات التي تعزز وتدعم الخدمات المقدمة وخصوصاً مجالات التعليم والصحة وهذا يحتاج وضع موازنة سنوية يتم من خلالها دعم المؤسسات التعليمية. فضلا عن دعم الاسر الفقيرة وحثها على دفع بناتها الى الالتحاق بالتعليم.

ث. تفعيل دور النظام التعليمي في تعزيز الصورة الإيجابية للمرأة ومكانتها في الأسرة والمجتمع ودورها الفاعل في النهوض بالعملية التنموية. وهذا يتطلب ابراز صورة المرأة والفتاة بشكل خاص بالاعتماد على المناهج والكتب فضلا عن الندوات والمؤتمرات ووسائل الاعلام كل هذه ممكن ان تكون ادوات لنجاح هذه الاستراتيجية.

ج. تشجيع التحاق الفتيات بالدراسات العليا في مؤسسات التعليم الجامعي، بهدف مساهمة المرأة في مجالات البحث العلمي والتدريس في الجامعات وكليات المجتمع، وإشغال المراكز القيادية.

2. تمكين المرأة في المجال الاقتصادي وتتطلب سياسات تنموية وتدخل على النحو الاتي:

أ. زيادة مساهمت الفئات الهشة وخاصة النساء في القوة العاملة، وضمان عدم التمييز ضدهن في الاستخدام في جميع مجالات العمل وقطاعاته، مع تأمين التسهيلات اللازمة لتشجيع دخول المرأة سوق العمل واستمرارها فيه، وذلك بتشجيع وتطوير الخدمات المساندة. لها' فضلا عن اعطاءها فرص متساوية في التوظيف ضمن المؤسسات الحكومية لضمان تخفيف الفقر على اساس النوع الاجتماعي.

ب. توجيه الاعلام نحو اهمية عمل المرأة من خلال توعية المجتمع وعلى المستويين الحضري والريفي لزيادة التقبل الاجتماعي لعملها، وبخاصة في القطاعات غير التقليدية، وتوفير الدعم اللازمة لتدريبها.

ت. تفعيل العمل بالمشاريع الصغيرة من خلال دور الدولة بدعم هذه المشاريع واشراك المرأة كشريك فاعل الى جانب الرجل من اجل تحسين الاوضاع الاقتصادية للمرأة . علما ان هذه التجربة اثبتت نجاحاً باهراً في بعض المجتمعات الاسيوية، فعلى سبيل المثال ان المراة الصينية تساهم من خلال المشاريع الصغيرة بـ(11%) من الدخل القومي. وهنا لابد من اخذ ذلك نتظر الاعتبار.

ث. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني واعطائها مزيدا من حرية العمل بما يضمن التكامل بين برامجها وبرامج الحكومة التي تتلاقى عند هدف تمكين النساء.

ج. الاسراع بتعويض الاسر التي تعرضت منازلها للهدم والحرق، علما هذه من الاولويات التي للنهوض بواقع المرأة وهذا يساعد في تخفيف حدة الفقر والبطالة.

3. تمكين المرأة في المجال الاجتماعي وتتطلب سياسات تنموية وتدخل على النحو الاتي:

أ. الاهتمام بأحوال النساء المعيلات لاسرهن وخاصة في المناطق التي تعرضت للنزاع، فقد تضاعفت معدلات هذه الظاهرة في ظل الازمة، وهو معوق خطير اذا لم يتم تلافيه من خلال الدعم على المستويين الحكومي وغير الحكومي، وهذا يلزم على صناع القرار دراسة قضاياهن، بهدف وضع السياسات والبرامج التي تعالج مشاكلهن. والعمل على تزويد تلك الأسر بالدعم الاجتماعي الكافي لتمكينهن من تحقيق الاستقلال الاقتصادي والمحافظة عليه. وإزالة المعوقات التي تحول دون حصول النساء المسؤولات عن الأسر على الائتمانات والقروض والموارد، وذلك بهدف النهوض بوضعهن الاجتماعي والاقتصادي.

ب. اصدار قوانيين صارمة تمنع النساء والاناث الصغيرات من التسول والتردد على المنازل لطلب المساعدة او العمل في المنازل والشوارع, لما له اثار سسلبية ناتج عن التحرش او الابتزاز يهدد مستقبل المرأة.

ت. بذل الجهود الهادفة للتوعية بمظاهر العنف التي تتعرض لها المرأة داخل المنزل وخارجه، كالإرهاب والضرب والإيذاء النفسي، وتوفير خدمات الملاحقة القانونية أينما

يلزم. وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية المختصة في هذا المجال، والخدمات المساندة، كتوفير المأوى والحماية في الحالات التي تتطلب ذلك.

ث. توعية المرأة وتثقيفها بطبيعة حقوقها وواجباتها الاجتماعية، وتعزيز المفاهيم والممارسات الاجتماعية السليمة، والحد من الممارسات الاجتماعية السلبية.

ج. توعية المرأة وتثقيفها بقضايا الإنجاب، والممارسات الإيجابية المتعلقة به، في التربية المدرسية والإعلامية، وتشجيع الأسر على ابتاع أسلوب المباعدة بين الأحمال والإرضاع الطبيعي.

ح. معالجة الامراض والاوبئة الخطيرة الانتقالية التي اصابت عدد كبير من النساء والاطفال في ظل حقبة النزوح والنزاعات المسلحة

خ. التوعية بمعوقات الصحة الانجابية ووسائل منع الحمل ورعاية الحوامل والولادة المأمونة.

الهوامش

(1) د. إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية،عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع،ط1، 2009، ص225.
(2) د. إبراهيم عيسى عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان، ط2، 2009، ص302.
(3) د. عبدالفتاح عثمان واخرون، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1998، ص101.
(4) د. إبراهيم عيسى عثمان، مصدر سابق، ص304.
(5)ابن منظور، المجلد الأول، إعداد نصيف يوسف خياط، دار لسان العرب، لبنان، ص143.
(6)د.صبيح عبدالمنعم احمد، أزمة النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي، دراسة ميدانية لطلبة جامعة بغداد، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد84)، 2008، ص452.
(7) د.علي فياض، أفكار حول التنمية في مجتمعات غير مستقرة، لبنان، ورشة عمل عقدت في 15-16 تشرين الثاني، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، انتراك، 2006، ص4.
(8) خالد غزال، المجتمعات العربية المأزومة : وإعاقة الحداثة المركبة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2008، ص38.
(9) سالم ساري، أفاق تطور المجتمع العربي واتجاهاته المستقبلية، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، الأهالي، دمشق، ط1، 1999، ص358.
(10) بيومي، محمد أحمد(د)، السياسة الاجتماعية والتشريعات، دار المعرفة الجامعية، 1985، ص10.
(11) المصدر نفسه، ص14.
(12) نبيلة حمزة، التجربة التونسية، ودلالاتها، نماذج السياسات الاجتماعية، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (2)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.ESCWA/SD/2001/9Social policies.
(13) د. طلعت مصطفى السروجي، رأس المال الاجتماعي، ط1، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة، 2009، ص256.
(14) كريستا فيشتريش، المرأة والعولمة، ترجمة: سالمة صالح، منشورات الجمل، كولونيا، ط1، 2002، ص129.
(15) ادماج النوع الاجتماعي في التنمية، تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات،ط1، 2004، ص22.
(16) وزارة التخطيط، العراق، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2018-2022. ص124..
(17). خطة التنمية الوطنية للسنوات 218-2022، ص125.
(18) . د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق : مقارنة من منظومة التنمية البشرية ، بحث منشور في ندوة العراق تحت الاحتلال : توحيد الدولة وتكريس الفوضى ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص 287.
(19) . د.عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي وديناميات التغيير: من تضميد الجراح الى التنمية البشرية، بيت الحكمة ، بغداد، 2011 ص107.
(20). خطة التنمية لعام 2013-2017,مصدر سابق,ص172.
(21). تقرير الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية بمناسبة مرور عام لاحتلال داعش لمدينة الموصل,10 حزيران,2015,ص3.
(22). احصاءات المراة والرجل,رصد اتجاهات تطوير النوع الاجتماعي في التنمية,الجهاز المركزي للاحصاء,2013,ص19.
(23). وزارة التخطيط، الخطة الخمسية 2018-2022.
(24). وزارة التخطيط ، العراق، خطة التنمية لعام 2013-2017, ص172.
(25)وزارة التخطيط، العراق، خطة التنمية للسنوات 2018-2022.
(26). وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، العنف ضد المرأة في العراق الأشكاليات والخيارات، 2012م، ص28-32.
(27).د.عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والتنمية في العراق :مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2016، ص79.
(28). وزارة التخطيط، العراق، الخطة الخمسية للسنوات 2018-2022.
(29). خطة التنمية الوطنية لعام 2010-2014,مصدر سابق,ص120.
(30). وزارة التخطيط، العراق، خطة التنمية للسنوات 2018-2022.
(31). الخطة الخمسية 2018-2022.

Resources

First: Books:

1- Ibrahim Abraash, The scientific method and its Applications in Social Sciences, Amman, Dar Al-Shorouq Publishing and Distribution, 1, 2009.
2- .Ibrahim Issa Othman, Introduction to Sociology, Dar Al Shorouk for Publishing and Distribution, Amman, 2, 2009.
3- Ibn Mandoor, Volume I, prepared by Nassif Yousef Khayat, Dar- Lsan Al Arab, Lebanon.
4- Bayoumi, Mohammed Ahme, Social Policy and Legislation, Dar al-Maarifa al-Jami'a, 1985.
5- Hassan Latif Kadem Zubaidi, Poverty in Iraq: Comparison of the Human Development System, Research published in the Symposium on Iraq under Occupation: Unification of the State and Devastation of Chaos, Series of Arab Future Books, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2008.
6- Khaled Ghazal, The Arab Societies in Crisis: The Disruption of Complex Modernity, Dar al-Tali'ah, Beirut, 1, 2008.
7- Salem Sari, Prospects for the Development of Arab Society and its Future Trends, Studies in Contemporary Arab Society, Al-Ahali, Damascus, 1, 1999.
8- Sobeih Abdul Moneim Ahmed, The Crisis of the Social System in Iraqi Society, A Field Study for Baghdad University Students, Research published in the Journal of College of Arts, University of Baghdad, Issue (84), 2008.
9- Talaat Moustafa El Srouji, Social Capital, I, The Egyptian Library, Cairo, 2009.
10- Abdelfattah Othman and others, Introduction to Social Work, The Anglo-Egyptian Library, Cairo, 1998.
11- Adnan Yassin Mustafa, Iraqi society and dynamics of change: From healing to human development, bayt Al-hikma, Baghdad, 2011.
12- Adnan Yassin Mustafa, Human Security and Development in Iraq: Indicators of Fragility and Effectiveness of Policies, 1, Dar Amjad Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2016.
13- Ali Fayyad, Ideas on Development in Unstable Societies, Lebanon, Workshop on 15-16 November, Advisory Center for Studies and Documentation, Entrac, 2006.
14- Krista Fitzrich, Women and Globalization, Translated by Salma Salih, Camel Publications, Cologne, 1, 2002.
15- Nabila Hamza, The Tunisian Experience and its Implications, Social Policy Models, Social Policy Studies Series, 2 Economic and Social Commission for Western Asia.

Second: Reports:

1- World Bank Report on Policy Research, Gender Integration in Development, 1, 2004.
2- Ministry of Planning, Iraq, National Development Plan for the years 2018-2022.
3- Ministry of Planning, Iraq, National Development Plan 2013-2017.
4- Report of the Iraqi Society for Human Rights in the United States on the occasion of the anniversary of the occupation of the city of Mosul, June 10, 2015.
5- Central Bureau of Statistics, Women and Gender Statistics, Monitoring Trends in Gender Development in Development, 2013.
6- Ministry of Planning, Iraq, National Development Plan 2010-2014.
7- Ministry of Planning and Development Cooperation in cooperation with the United Nations Development Program, Survey of Living Conditions in Iraq 2004.

المصادر

اولاً: الكتب:

1. إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية،عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع،ط1، 2009.
2. إبراهيم عيسى عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان، ط2، 2009.
3. ابن منظور، المجلد الأول، إعداد نصيف يوسف خياط، دار لسان العرب، لبنان.
4. بيومي، محمد أحمد(د)، السياسة الاجتماعية والتشريعات، دار المعرفة الجامعية، 1985.
5. د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق : مقارنة من منظومة التنمية البشرية ، بحث منشور في ندوة العراق تحت الاحتلال : توحيد الدولة وتكريس الفوضى ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 .
6. خالد غزال، المجتمعات العربية المأزومة : وإعاقة الحداثة المركبة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2008.
7. سالم ساري، أفاق تطور المجتمع العربي واتجاهاته المستقبلية، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، الأهالي، دمشق، ط1، 1999.
8. صبيح عبدالمنعم احمد، أزمة النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي، دراسة ميدانية لطلبة جامعة بغداد، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد(84)، 2008.
9. د. طلعت مصطفى السروجي، رأس المال الاجتماعي، ط1، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة، 2009.
10. د. عبدالفتاح عثمان واخرون، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1998.
11. د.عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي وديناميات التغيير: من تضميد الجراح الى التنمية البشرية، بيت الحكمة ، بغداد، 2011 .
12. د.عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والتنمية في العراق :مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، 2016.
13. د.علي فياض، أفكار حول التنمية في مجتمعات غير مستقرة، لبنان، ورشة عمل عقدت في 15–16 تشرين الثاني، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، انتراك، 2006.
14. كريستا فيشتريش، المرأة والعولمة، ترجمة: سالمة صالح، منشورات الجمل، كولونيا، ط1، 2002.
15. نبيلة حمزة، التجربة التونسية، ودلالاتها، نماذج السياسات الاجتماعية، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (2)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ثانياً: التقارير:

1. تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، ادماج النوع الاجتماعي في التنمية، ط1، 2004.
2. وزارة التخطيط، العراق، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2018–2022.
3. وزارة التخطيط، العراق، خطة التنمية الوطنية لعام 2013–2017.
4. تقرير الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية بمناسبة مرور عام لاحتلال داعش لمدينة الموصل,10 حزيران,2015.
5. الجهاز المركزي للاحصاء ، احصاءات المراة والرجل,رصد اتجاهات تطوير النوع الاجتماعي في التنمية, 2013,.
6. وزارة التخطيط، العراق، خطة التنمية الوطنية لعام 2010–2014.
7. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مسح أحوال المعيشة في العراق 2004.